



2018/0036119/5

وَفْدُ الدَّائِمُ لِدُولَةِ قَطَرِ / نِيويورك

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations presents its compliments to the Office of Legal Affairs of the United Nations, and in reference to the note dated 9 March 2018 (ref. LA/COD/4) seeking the views of Member States regarding resolution 71/145 entitled "Consideration of effective measures to enhance the protection, security and safety of diplomatic and consular missions and representatives", has the honour to attach herewith views of the State of Qatar on the said resolution.

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations avails itself of this opportunity to renew the Office of Legal Affairs of the United Nations the assurances of its highest consideration.



New York, 15 May 2018

The Secretary General of the United Nations
The Office of Legal Affairs of the United Nations
United Nations
New York

Annex to the note verbal no. (٣٦١٩) dated 15/5/2018 concerning GA Resolution 71/145 “Consideration of effective “measures to enhance the protection, security and safety of diplomatic and consular missions and representatives”

الملحوظات المقدمة من دولة قطر بشأن قرار الجمعية العامة ١٤٥/٧١ المعنون "النظر في اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز حماية وأمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثليين الدبلوماسيين والقنصليين"

- فيما يتعلق بالفقرة ١٠/أ/ب لم تقع أية انتهاكات تتعلق بحماية وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثليين الدبلوماسيين والقنصليين، والبعثات والممثليين ذوي المركز дипломатический لدى المنظمات الحكومية الدولية.
- فيما يتعلق بالفقرة (١٢)، فإن التدابير التي تُتخذ لتعزيز أمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية في دولة قطر، تأتي في إطار الحرص والاهتمام الكبير لضمان أمن وسلامة مقار وأعضاء ومناسبات البعثات الدبلوماسية والقنصلية، والعمل على الحيلولة دون ارتكاب أية أعمال عنف ضدها، خاصة وأن الإجراءات الأمنية ذات الطابع الوقائي من خلال توفير حراسات ثابتة، وتسهيل الدوريات الأمنية والتنسيق المباشر مع مسؤولي الأمن في هذه المواقع من خلال ضابط الارتباط дипломатический فيها على مدار الساعة.
- أما فيما يتعلق بالفقرة (١٣)، فنود الإشارة إلى أن دولة قطر كانت ولا تزال حريصة على مراعاة جميع مبادئ القانون الدولي، العرفى منه والمكتوب، التي تنظم العلاقات الدبلوماسية والقنصلية وتطبيقاتها وإنفاذها، حيث أن دولة قطر طرفاً في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١، منذ عام ١٩٨٦ وكذلك طرفاً في اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام ١٩٦٣، منذ عام ١٩٩٨. وقد انضمت عام ١٩٩٧ إلى اتفاقية منع وقوع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، ومن ضمنهم الممثليين الدبلوماسيين لعام ١٩٧٣.